التقرير الاعلامي الشهري

عن انشطة وفعاليات هيئة مكافحة الفساد

(شهر كانون الثاني / 2020)

- إحالة (16) ملف لنيابة جرائم الفساد
- انتخاب فلسطين نائبا لرئيس الدورة الثالثة للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
- محكمة جرائم الفساد تدين موظفا عاما بتهمة الاستثمار الوظيفي والاختلاس
- (146) شكوى وبلاغ تلقتها الهيئة خلال الشهر الماضي
- إنجاز (120) شكوى وبلاغ
- استلام (235) إقرار ذمة مالية
- رفع السرية المصرفية عن (20) شخصا
- (16) جولة تفتيش ميدانية
- توقيع (9) مذكرات تعاون

الدائرة الاعلامية– هيئة مكافحة الفساد – 2020/2/5

ادانت محكمة جرائم الفساد، خلال شهر كانون ثاني المنصرم، موظفا عاما بتهمة الاستثمار الوظيفي والاختلاس واصدرت حكما بالحبس لمدة عام بحقه، مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات في اطار منح المدان فترة تصويب سلوكه واعادة المبالغ المتحصلة.

كما أحال رئيس هيئة مكافحة الفساد خلال الشهر نفسه (16) ملفا للنيابة العامة، بعد التحقيق من احتوائها لشبهات فساد، فيما تلقت الهيئة (146) شكوى وبلاغ، وأنجزت (120) شكوى وبلاغ تلقتها خلال الشهر الماضي ومدورة من أشهر سابقة.

بينما استلمت الهيئة (235) إقرار ذمة مالية، ورفعت السرية المصرفية عن (20) شخصا، وقامت بـ (16) جولة تفتيش ميدانية، ووقعت (9) مذكرات تعاون مع جهات مختلفة.

كما تمكنت هيئة مكافحة الفساد من وضع قدم على طريق مواكبة الجهود الدولية والعربية فيما يخص مكافحة الفساد، حيث انتخبت الدول الأعضاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد دولة فلسطين نائبا لرئيس الدورة الثالثة للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، جاء ذلك خلال أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية والتي عُقدت في العاصمة المغربية الرباط في شهر كانون الثاني المنصرم.

وشكر رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور احمد براك كافة الدول الأعضاء التي دعمت انتخاب دولة فلسطين لهذا المنصب الرفيع، مشدداً على أن هذه الثقة تستحقها فلسطين التي لم ولن تخذل احدا من الأشقاء والاصدقاء في تبني التوجهات والسياسات الواضحة المساندة لتعزيز العمل العربي المشترك في مجالات متنوعة ومتعددة بما في ذلك العمل من اجل مقاومة الفساد بأشكال وانواعه المتعددة والمتنوعة.

"حكماً بالحبس لمدة ستة أشهر وغرامة بقيمة (200) دينار أردني بحق مدان بجرائم فساد"

ادانت محكمة جرائم الفساد خلال شهر كانون الثاني موظفا عاما بتهمة الاستثمار الوظيفي والاختلاس واصدرت حكما بالحبس لمدة عام بحقه، مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات في اطار منح المدان فترة تصويب سلوكه واعادة المبالغ المتحصلة.

وأصدرت المحكمة حكماً بالحبس لمدة ستة أشهر وغرامة (200) دينار أردني وذلك عن التهمة الاولى المسندة للمتهم وهي تهمة جرم الفساد خلافا للمادتين 1 و 25 من قانون مكافحة الفساد رقم 1 سنة 2005 والمتمثل في استثمار الوظيفة، كما أصدرت حكما بالحبس مدة عام وذلك عن تهمة جرم الفساد خلافا للمادتين 1 و25 من قانون مكافحة الفساد والمتمثل في الاختلاس وعملا بالمادة 72 من قانون العقوبات قررت المحكمة دمج العقوبات وتطبيق العقوبة الأشد وهي الحبس لمدة عام.

وحيث قام المُتهم بإعادة المتحصلات الجرمية فقد قررت المحكمة وبالنظر إلى ظروف الدعوى وملابساتها ولإتاحة الفرصة للمتهم لتصويب سلوكه وبدء حياة جديدة قررت المحكمة وعملا بالمواد 284 و 285 من قانون الاجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 وقف تنفيذ العقوبة المفروضة بحقه وذلك لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا، كما يُلزم المُدان بدفع نفقات المحاكمة وقدرها 500 ديناراً أردنياً عملا بالمادة 279 من قانون الإجراءات الجزائية.

"دولة فلسطين نائبا لرئيس الدورة الثالثة للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد"

انتخبت الدول الأعضاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المملكة المغربية رئيسا للدورة الثالثة للاتفاقية، ودولة فلسطين نائبا، والمملكة العربية السعودية مقررا.

جاء ذلك خلال أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي عقدت في العاصمة المغربية الرباط بمشاركة الدول الأطراف، وأكد رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور احمد براك أن انتخاب دولة فلسطين لهذا المنصب يعكس مستوى الثقة والدعم العربي لدولة فلسطين وللجهود التي يدعمها سيادة الرئيس محمود عباس وتقودها الهيئة في سبيل مكافحة الفساد وتطوير القدرات الفلسطينية في هذا المجال.

واضاف معالي المستشار الدكتور احمد براك: "الفساد هو التحدي الكبير الذي يواجه الدول والمجتمع الدولي ككل، كونه المقوض لجهود الحكومات في مسيرات البناء التنموية التي تعمل على تحقيقها، ومستنزف كبير ويستنزف ثروات الدول ومقدراتها، وهو المسبب الرئيسي للفقر والبطالة وما يترتب عليهما من اختلال في البناء المجتمعي للدولة، مشيرا إلى أن أثاره لا تطال القطاع العام فقط، وانما تمتد لتطال كافة القطاعات الاخرى بالمجتمع."

وتأتي أهمية الاتفاقية للتأكيد على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد ومكافحته، وتحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في الاتفاقية من أجل تشجيع تنفيذها، وتيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف والمنظمات والآليات الدولية والإقليمية وغير الحكومية ذات الصلة.

وتهدف الاتفاقية إلى تفعيل التدابير اللازمة للوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال، وتحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

"ملخص الإنجازات"

خلال شهر كانون الثاني المنصرم بلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة (146) شكوى وبلاغ، حيث تم انجاز ما مجموعة (120) شكوى وبلاغ خلال الشهر الماضي ومدورة من اشهر سابقة، وفي اطار متابعة كافة الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الدوائر المختصة في الهيئة، فقد جرى حفظ (51) شكوى وبلاغ، وتحويل (28) ملف للتحقيق الداخلي، وتضمين (11) شكوى لملفات اخرى لاحتوائها على ذات الموضوع، اضافة الى رد (11) شكوى وبلاغ، وتحويل (3) شكاوى وبلاغات لجهات اخرى، في حين أحال رئيس هيئة مكافحة الفساد للنيابة العامة (16) شكوى وبلاغ بعد التحقيق من وجود شبهات فساد فيها.

"الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة"

بلغ مجموع الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة خلال الشهر المنصرم ما مجموعه (142) شكوى وإبلاغ وتحري، في حين أنجزت (89) شكوى وبلاغ وتحري توزعت كما يلي:

حفظ	رد لعدم الاختصاص	تحويل للتحقيق الداخلي/ الشؤون القانونية	تحويل لجهات أخرى	شكاوى تم ضمها لملفات ذات الموضوع
39	8	28	3	11

أما من ناحية موضوع الشكاوى والبلاغات، فإن (58.4%) من مجموع الشكاوى والبلاغات تعلقت بجريمة اساءة استعمال السلطة، فيما نالت جريمة الواسطة والمحسوبية (13) شكوى وبلاغ، ويوضح الجدول التالي توزيع باقي الشكاوى والبلاغات بحسب موضوعها:

تصنيف الجرم المشتبه به	عدد الشكاوى والبلاغات واعمال التحري
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	7
الرشوة	2
الاختلاس	4
اساءة استعمال السلطة	83
التزوير	7
الواسطة والمحسوبية	13
استثمار الوظيفة	9
اساءة الائتمان	3
كسب غير مشروع	6
عدم الاختصاص	7
عدم الافصاح عن تضارب مصالح	1
المجموع	142

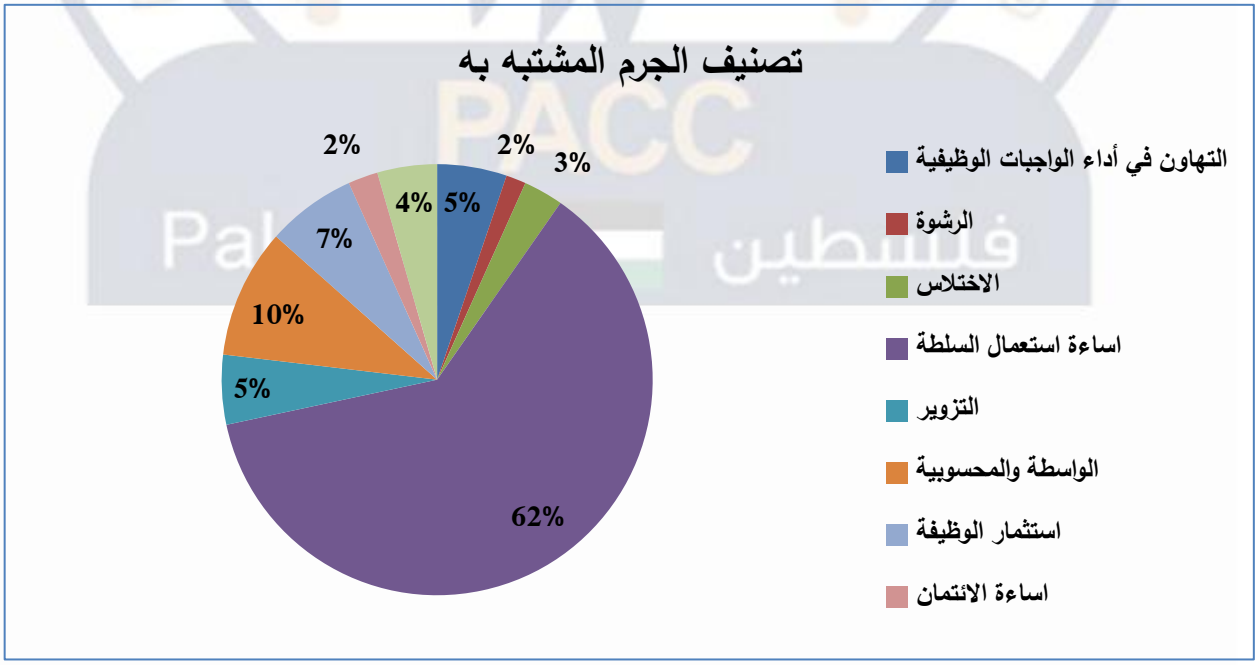

"الإدارة العامة للشؤون القانونية"

بلغ عدد الشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة المسجلة على سجل التحقيق لدى الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال شهر كانون أول المنصرم (31) شكوى وبلاغ، (54.8%) منها تعلقت بالقطاع العام، فيما تعلقت (10) منها بالهيئات المحلية، و(2) ضد الاتحادات والنقابات، بالإضافة لواحدة ضد جمعيات، وواحدة ضد شركات المساهمة العامة

الجهة	عدد الملفات
قطاع عام	17
هيئات محلية	10
جمعيات	1
اتحادات ونقابات	2
شركة مساهمة عامة	1
المجموع	31

أما من حيث موضوع الشكاوى والبلاغات، فإن إساءة استعمال السلطة نالت على القسط الأوفر من مجموع الشكاوى والبلاغات بنسبة بلغت (29%) بواقع (9) شكاوى وبلاغات، أما باقي الشكاوى والبلاغات توزعت كالتالي:

توزيع الملفات وبلاغات شهر كانون الثاني من حيث الموضوع

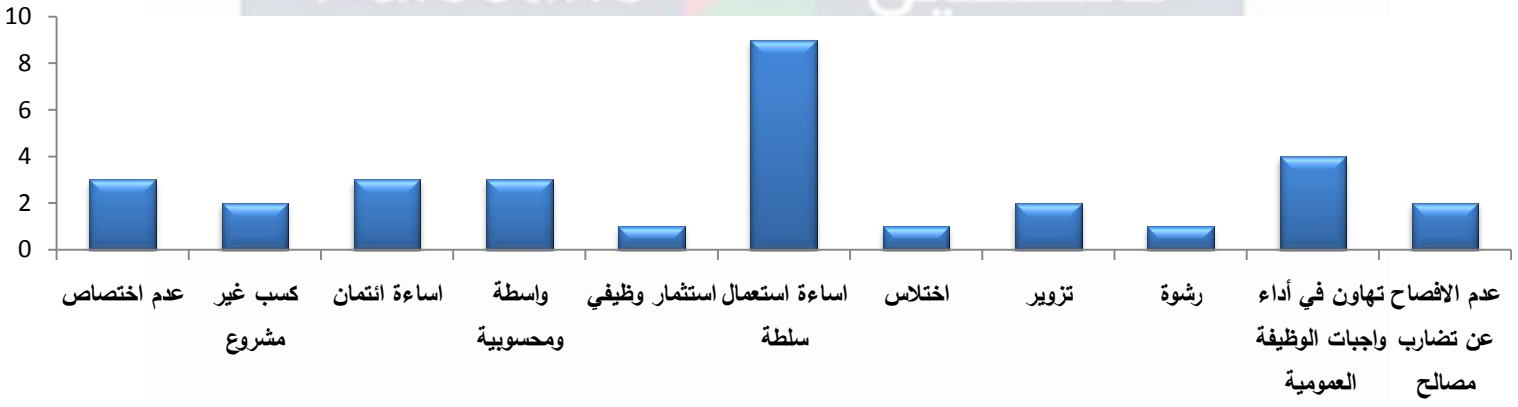

موضوع الملف	عدد الملفات
عدم اختصاص	3
كسب غير مشروع	2
اساءة ائتمان	3
واسطة ومحسوبية	3
استثمار وظيفي	1
اساءة استعمال سلطة	9
اختلاس	1
تزوير	2
رشوة	1
تهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية	4
عدم الافصاح عن تضارب مصالح	2
المجموع	31

"اقرارات الذمة المالية"

إستلمت الهيئة خلال شهر كانون الثاني المنصرم ما مجموعه (235) إقرار ذمة مالية، نال المدنيون والجمعيات الخيرية الحصة الأكبر منها بواقع (59) إقرار لكل منهما، في حين كلفت الهيئة خلال الفترة ذاتها (129) جهة بتعبئة إقرارات الذمة المالية.

"التدقيق والتفتيش ورفع السرية المصرفية"

قامت دائرة التدقيق والتفتيش التابعة للإدارة العامة للمعلومات والمتابعة في الهيئة خلال كانون الثاني بـ (16) جولة تفتيش ميدانية، (9) منها للهيئات المحلية، و(3) للمؤسسات العامة، ومثلها للجمعيات، بالإضافة لواحدة للأندية، بالإضافة لمتابعة تنفيذ قرارات رفع السرية المصرفية لـ (4) ملفات متعلقة بـ(20) شخص، وذلك للحصول على المستندات والكشوفات المطلوبة.

"ورش عمل ولقاءات ومشاركات رسمية"

شارك رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور احمد براك في أكثر من عشرين لقاءً رسميا خلال شهر كانون ثاني المنصرم، حيث عقد سلسلة من الاجتماعات مع ممثلين عن الهيئات والمؤسسات الرسمية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني وإعلاميين واكاديميين، مؤكدا على سياسة الانفتاح التي تتبناها الهيئة بهدف إشراك الكل الفلسطيني في جهود مكافحة الفساد.

كما ترأس معالي المستشار الدكتور احمد براك الوفد الفلسطيني المشارك في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والذي استضافته الهيئة الوطنية المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك يومي 7 و 8 يناير 2020 بالرباط.

وحرصا من الهيئة على تطوير قدرات كادرها الوظيفي، لرفع مهاراتهم وقدراتهم في جميع المجالات لتعزيز قدرتهم على خدمة الشعب الفلسطيني بأفضل صورة ممكنة، منحت الفرصة لموظفيها وكادرها للمشاركة بالعديد من الورشات واللقاءات والمؤتمرات والدورات محليا وعربيا ودوليا.

حيث شارك وفد من الهيئة في اعمال البرنامج التدريبي "دور القطاع العام في اكتشاف الفساد والتبليغ عنه في بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، والذي عُقد في دولة الكويت، حيث تم عرض ورقتي عمل حول دور الهيئة وإنجازاتها وتحديات التي تواجهها، ونظام حماية الشهود والمبلغين.

بالإضافة للمشاركة ببعض المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية، كان أبرزها المشاركة في لقاء حواري حول المجتمع الفلسطيني الذي نريد، وذلك في مسرح بلدية رام الله، والمشاركة في ورشة عمل لوزارة شؤون المرأة حول "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.

كما عقدت الهيئة ورشة في أريحا لفريق الخبراء الحكوميين حيث تم استعراض تنفيذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

"دراسات مخاطر الفساد"

عقدت الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد خلال الشهر المنصرم لقاءً لفريق اعداد دراسة مخاطر الفساد في وزارة الاوقاف للوقوف على اهم مخاطر الفساد في الوزارة ولتوزيع المهام على اعضاء الفريق والاتفاق على الية العمل، كما عقدت الإدارة لقاءً مع جهاز الدفاع المدني بهدف تنفيذ دراسة مخاطر الفساد في دائرة السلامة العامة في الدفاع المدني، بالإضافة لمساهمة الإدارة في تنفيذ دورة بناء النزاهة لكبار الضباط في رام الله بمشاركة 35 ضابط امن بالتعاون مع اكاديمية الدفاع البريطانية وحضور مدربين من طرف الاكاديمية.

كما واصلت الإدارة جهودها الكبيرة بالتواصل مع عدد من شركاء الهيئة، لتعزيز العمل المشترك ومتابعة تنفيذ عدد من الدراسات والورش واللقاءات، حيث خاطبت كل من وزارة الصحة ووزارة النقل والمواصلات ووزارة الأوقاف والحكم المحلي وهيئة التدريب العسكري ووزارة الداخلية ووزارة الثقافة وغيرهم.

كما عقدت الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد عدد من الاجتماعات أبرزها مع هيئة العمل التعاوني لمناقشة إمكانية تنفيذ برنامج ميداني لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية في الجمعيات التعاونية، بالإضافة لاجتماع مع شركة جلوبال لاستعراض مواصفة منع الرشوة، كما تابعت الإدارة عملها مع الجامعات والكليات لطرح مساقي مكافحة الفساد خلال الفصل الدراسي الثاني.

"تعزيز التعاون المشترك"

استمرت الإدارة العامة للتخطيط والسياسات بالمتابعة مع الشركاء للتوقيع على مذكرات تعاون مشتركة جديدة بين هيئة مكافحة الفساد وبين أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وذلك حرصاً من الهيئة للتعاون مع كافة شرائح المجتمع الفلسطيني من جهات رسمية ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والكليات الفلسطينية، إضافة للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، والقطاع النسوي والشبابي؛ حيث وقعت الهيئة 9 مذكرات تعاون مشتركة خلال الشهر المنصرم مع كل من نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وكالة معا الإخبارية، وزارة شؤون المرأة، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة الداخلية، ومركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، ومركز القدس للمساعدة القانونية.

"مسابقة شبابية إبداعية للأعمال الفنية المتعلقة بمكافحة الفساد"

أطلقت هيئة مكافحة الفساد وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، مسابقة شبابية بعنوان "شراكة شبابية ابداعية في مكافحة الفساد"، والتي ستكون متاحة لجميع الفئات الشبابية لإظهار ابداعاتهم المهنية المتخصصة في مجال تصميم البوسترات، والإنفوجرافيك، والفيديو / الأنيميشن، التي تساهم في مكافحة الفساد.

ويأتي ذلك ضمن الجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة مكافحة الفساد في سبيل إدماج الشباب الفلسطيني في جهود مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة والنزاهة والشفافية، وسوف تقبل الهيئة الأعمال الفردية او الجماعية، من الأفراد أو المؤسسات على حد سواء.

"التعاون مع المؤسسات الإعلامية"

عملت الدائرة الإعلامية في الهيئة على تعزيز تعاونها مع مختلف المؤسسات والجهات الإعلامية الرسمية والخاصة، وذلك بهدف الوصول لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، وتعريف المواطنين بعمل الهيئة واختصاصاتها وانشطتها، وتشجيع المواطنين على تقديم الشكاوى والبلاغات ضد شبهات الفساد، ولذلك عقدت الدائرة الإعلامية خلال الشهر المنصرم سلسلة من الاجتماعات مع مؤسسات إعلامية أهمها هيئة الإذاعة والتلفزيون، وجريدة الحياة، ووكالة وطن للأنباء، ووكالة معا، ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، فضائية القدس التعليمية التابعة لجامعة القدس المفتوحة.

كما صدر عن الدائرة الإعلامية في الهيئة خلال الشهر المنصرم (23) خبرا وتقريرا صحفيا، تم تعميمها على مختلف الوكالات والمؤسسات الإعلامية، والصحف المحلية، كما عملت الدائرة الإعلامية على تنسيق عدد من اللقاءات الصحفية

في القنوات التلفزيونية والإذاعات المحلية، حيث تم استضافة موظفي ومسؤولي الهيئة في أكثر من منبر إعلامي للحديث حول أنشطة الهيئة وإنجازاتها.

الدائرة الاعلامية

هيئة مكافحة الفساد